MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقرير السنوي العشرون للعام 2024م

التقرير السنوي العشرون للعام 2024م

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها.

تسعى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مستمر إلي خلق شراكة فاعلة وتوثيق التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية في مجالات عمل المجموعة، لا سيما فيما يختص بتقديم التدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بها.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيارة الموقع الالكتروني: http://www.menafatf.org/

هذه الوثيقة و / أو أي بيانات أو خريطة مدرجة هنا لا تخل بالوضع أو السيادة على أي إقليم، وترسيم الحدود والحدود الدولية وتسميات أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

©2024 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً، دون الحصول على أذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص. ب: 101881، المنامة – مملكة البحرين، فاكس: 0097317530627، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org

الفهرس

كلمة رئيس المجموعة 5

كلمة السكرتير التنفيذي 7

القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 8

1.1 التفويض والأهداف 9

1.2 الهيكل العام للمجموعة 10

القسم الثاني: أداء المجموعة 14

2.1 الأولويات الإستراتيجية للمجموعة 2022م – 2024م 14

2.2 أولويات رئاسة الجمهورية اليمنية لعام 2024م 14

2.3 نظرة عامة على تنفيذ خطة العمل لعام 2024م 15

2.4 ترجمة الأدلة الارشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي 15

القسم الثالث: المهام الرئيسية للمجموعة- نبذة وأهم إحصائيات العام 2024م 17

3.1 أنشطة فرق عمل المجموعة 17

3.1.1 فريق عمل التقييم المتبادل 17

3.1.2 فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات 20

3.2 أنشطة ومستجدات منتديات ولجان المجموعة 23

3.2.1 منتدى وحدات المعلومات المالية 23

3.2.2 منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب 24

3.2.3 لجنة المخاطر 24

القسم الرابع: الاندماج الإقليمي، والتعاون الدولي، وشراكات المجموعة 25

4.1 التعاون الدولي 25

4.2 الشراكات 27

القسم الخامس: القوائم المالية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 28

القسم السادس: الآفاق 31

6.1.1 مساهمة رؤساء السابقين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 31

6.1.2 أهم معالم عمل المجموعة منذ التأسيس 32

كلمة رئيس المجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي العشرون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024م، وذلك تحت رئاسة الجمهورية اليمنية. وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدول الأعضاء في المجموعة على الثقة التي منحوها للجمهورية اليمنية لتولي رئاسة المجموعة، وما أبدوه من دعم متواصل في تنفيذ الأهداف المشتركة. كما نحرص على مواصلة الجهود المبذولة في تطوير وتحسين الأداء، بناءً على رؤية رؤساء المجموعة السابقين، بهدف تحقيق تقدم ملموس في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وقد حرصت اليمن على ضمان التوافق الكامل بين أولويات رئاستها واستراتيجية المجموعة، سعياً إلى تحقيق أهدافها الإقليمية الرئيسة. وفي هذا الإطار، عملت على تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والمراقبين وسكرتارية المجموعة، بهدف تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها المجموعة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع المجرمين والإرهابيين من استغلال النظام المالي في المنطقة.

و على اعتبار أن عمليات التقييم المتبادل من الركائز الأساسية في عمل المجموعة التي تستدعي دعماً مستمراً ،فقد حرصنا خلال فترة رئاستنا على مواصلة تحسين جاهزية دول المنطقة لعملية التقييم المتبادل، وتعزيز التزامها بالمعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح حيث تم اعتماد خلال عام 2024م اجراءات عمليات التقييم المتبادل والمتابعة للمجموعة للجولة الثالثة من التقييم المتبادل و التي سيتم تطبيقها على عمليات التقييم في الفترة المقبلة .

على صعيد آخر، عملت الجمهورية اليمنية خلال فترة رئاستها لعام 2024م على تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين وبإدراكها لأهمية منع جماعات الجريمة المنظمة من الاستفادة من العائدات الإجرامية، فضلاً عن ضرورة تعقب وحجز واسترداد الأصول، تم في الاجتماع العام الثامن والثلاثين للمجموعة، الذي عُقد في مايو 2024م، ومباركة إنشاء الشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي النهاية، نؤكد على استمرار العمل وفق أولويات المجموعة التي تعكسها الخطة الاستراتيجية للفترة القادمة، وخطة العمل المنبثقة عنها، بما تشملانه من أولويات تشغيلية تهدف إلى تطوير وتعزيز أداء المجموعة بما يتماشى مع التحديات المستقبلية.

وفي الختام، ومع انتهاء فترة رئاستي لعام 2024م، نأمل أن تكون الجمهورية اليمنية قد أسهمت بشكل فعال في مساعدة المجموعة على تنفيذ خطة عملها وتحقيق أهدافها ونجاحاتها، خاصة في مجال تطوير أدائها ورفع فعاليتها. وذلك بفضل التنسيق المستمر والدعم المقدم من سكرتارية المجموعة وتعاون الدول الأعضاء. كما نؤكد في هذا السياق على استمرار دعم الجمهورية اليمنية للمجموعة وأعمالها، بما يخدم مصالح دول منطقتنا ويعزز من التعاون المشترك في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

ودمتم في حفظ الله سالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سعادة الأستاذ هاني محمد وهاب ،

نائب وزير المالية

رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب

رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

كلمة السكرتير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الأخوة والأخوات الفضلاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد

يسعدني أن أفتتح هذا التقرير السنوي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2024م، لقد كان هذا العام مليئًا بالتحديات، ولكنه أيضًا شهد العديد من الفرص والإنجازات البارزة حيث باشرت المجموعة خلال العام 2024م خمس عمليات تقييم متبادل لكل من جمهورية العراق ودولة الكويت وسلطنة عُمان وجمهورية جيبوتي. كما ناقشت المجموعة عدد من التقارير الذاتية المتعلقة بعدد من الدول التي تواجه خطر عدم الخضوع لعملية التقييم المتبادل خلال الجولة الحالية والتي شملت الجمهورية العربية السورية، ودولة ليبيا، والجمهورية اليمنية كما إستمرت الدول الأعضاء في تحسين أنظمتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2024م وقد نتج عن هذه الجهود اعتماد ثمان تقارير ضمن عملية المتابعة المعززة، مما يعكس التزام الدول الأعضاء بتطبيق المعايير الدولية وتعزيز قدرة أنظمتها على مواجهة التحديات في هذا المجال.

على صعيد آخر وفي إطار السعي لرفع القدرات لدى دول المجموعة، تم تنظيم خمسة ورشات عمل ودورات تدريبية بالشراكة مع منظمات دولية وإقليمية وشركاء، وباستضافة كريمة من أربعة من الدول الأعضاء كما عقدت المجموعة ورشة التطبيقات وبناء القدرات خلال عام 2024م وذلك بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر، والتي شارك فيها أكثر من مائة مشارك من الدول الأعضاء والمراقبين على مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية نظيرة والمنظمات الدولية بالإضافة إلى القطاع الخاص و الأكاديميون في ذات السياق و في إطار تطوير القدرات فقد شهد هذا العام توقيع اتفاقية التعليم الالكتروني للمجموعة .

كذلك عملت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع مجموعة من الدول الأعضاء والمراقبين على ترجمة ستة أدلة إرشادية صادرة عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية حيث تكرس هذه الجهود تعزيز مواكبة المستجدات في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى معالي السيد هاني محمد وهاب، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024م، نائب وزير المالية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على جهوده المستمرة والدعم المتواصل للسكرتارية. كما أتوجه بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم وتعاونهم الثمين، وإلى جميع زملائي في سكرتارية المجموعة على تفانيهم وعملهم المستمر لتحقيق أهداف المجموعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سليمان بن رشيد الجبرين

السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1. القسم الأول

نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، فقد طرحت في العام 2003م فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). وفي 30 نوفمبر 2004م، في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية، خلال اجتماع وزاري، إنشاء "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF)، وقد انضمت إلى المجموعة بعد إنشائها سبعة دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتها والتزامها بالتصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، إذ وفرت لها المملكة كافة الإمكانات اللازمة من أجل ذلك. وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد وقعت على اتفاقية المقر مع حكومة مملكة البحرين والتي تم إقرارها من قبل كل من مجلس الشورى ومجلس النواب، بتاريخ 26 مارس 2009 م، أصدر ملك مملكة البحرين جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة القانون رقم (5) للعام 2009م بالتصديق على الاتفاقية ونُشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل 2009م.

1.1. التفويض والأهداف

أ- التفويض

تعتبر مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى. تأسست المجموعة بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى لا سيما مجموعة العمل المالي من أجل تحقيق أهدافها. تلتزم المجموعة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمنطقة من خلال العمل على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تتمثل مهمة المجموعة في توحيد ومواصلة الجهود المشتركة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة من خلال التنفيذ الفعال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على صعيد جميع الدول الأعضاء، وذلك:

- ✓ إدراكاً لمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- ✓ إقراراً بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعايير الدولية المقبولة بهذا الشأن، وكذلك أية معايير أخرى تتبناها الدول العربية لتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح في المنطقة؛
- ✓ ووعيا ضرورة التزام الدول الاعضاء بهذه المعايير بهدف إنشاء نظام فعال يتعين على الدول تنفيذه، وذلك بما لا يتعارض مع قيمها الثقافية وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

ب- أهداف المجموعة

تعمل الدول الأعضاء في المجموعة على تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح؛
- ✓ تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛
- ✓ التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً؛
- ✓ العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات بشأنها وتطوير الحلول للتعامل معها؛
- ✓ اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

1.2. الهيكل العام للمجموعة

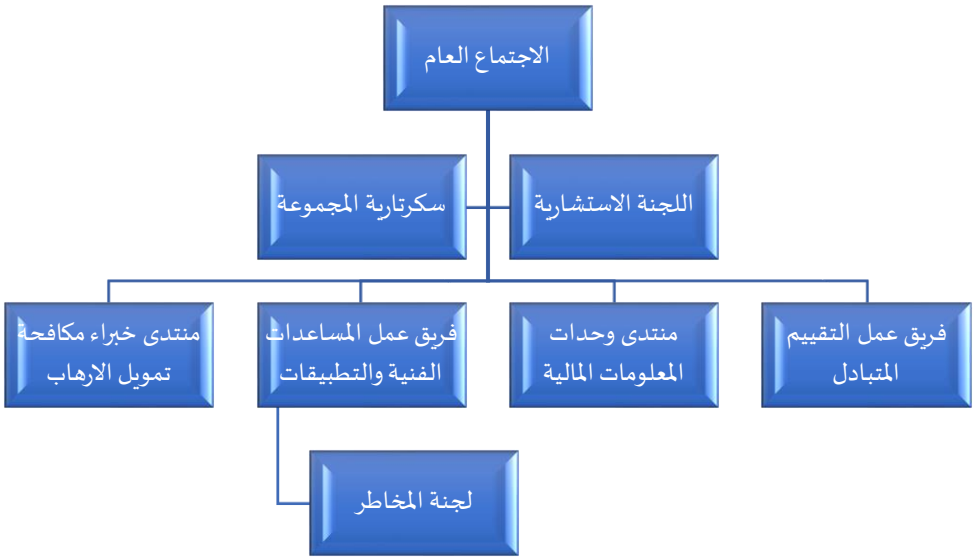

أ- الاجتماع العام

هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء والمراقبين من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعقد الاجتماع العام مرتين في السنة على الأقل، تستضيف دولة الرئاسة خلال فترة رئاستها أحدها، وتستضيف سكرتارية المجموعة الاجتماع الآخر.

الدول الأعضاء

- المملكة الأردنية الهاشمية
- مملكة البحرين
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- المملكة العربية السعودية
- الجمهورية العربية السورية
- جمهورية العراق
- دولة فلسطين
- دولة الكويت
- دولة ليبيا
- المملكة المغربية
- الجمهورية اليمنية
- دولة الإمارات العربية المتحدة
- الجمهورية التونسية
- جمهورية جيبوتي
- جمهورية السودان
- جمهورية الصومال الفيدرالية
- سلطنة عُمان
- دولة قطر
- الجمهورية اللبنانية
- جمهورية مصر العربية
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المراقبين

- الجمهورية الفرنسية
- الولايات المتحدة الأمريكية
- أستراليا
- صندوق النقد الدولي
- مجلس التعاون لدول الخليج العربي
- مجموعة إيجمونت
- منظمة الجمارك العالمية
- مجموعة العمل الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- المفوضية الأوروبية
- المملكة المتحدة
- مملكة أسبانيا
- جمهورية ألمانيا الاتحادية
- البنك الدولي
- مجموعة العمل المالي
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
- صندوق النقد العربي
- منظمة الأمم المتحدة
- جمهورية روسيا الاتحادية

ب- الرئيس ونائب الرئيس

تشكل رئاسة المجموعة دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. ويعين الرئيس ونائبه (الرئيس القادم) من بين أعضاء المجموعة بشكل دوري طبقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء ولمدة سنة. ويقدم السكرتير التنفيذي للمجموعة المشورة لكل من الرئيس ونائب الرئيس.

سعادة السيد / هاني محمد وهاب، رئيس المجموعة، الجمهورية اليمنية

سعادة السيدة / سامية أبو شريف، نائب رئيس المجموعة، المملكة الأردنية الهاشمية

ت- اللجنة الاستشارية

اللجنة الاستشارية هي لجنة تهدف إلى تقديم المشورة للرئيس والسكرتارية بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات والأعمال وآليات التنفيذ، وتقديم توصياتها في هذا الشأن إلى الاجتماع العام للتداول واتخاذ القرار. وتتكون اللجنة من:

- رئيس المجموعة ويعتبر رئيس اللجنة
- نائب رئيس المجموعة ويعتبر نائب رئيس اللجنة.
- الرئيس السابق المنتهية ولايته.
- الرئيسان المشاركان لفريق عمل التقييم المتبادل.
- الرئيسان المشاركان لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.
- دولتين من الدول التي لم يتسنى لها رئاسة المجموعة خلال الجولة الأولى من الرئاسة.
- أمين عام/ سكرتير اللجنة وهو السكرتير التنفيذي للمجموعة.

ث- سكرتارية المجموعة

تقوم سكرتارية المجموعة بالوظائف الفنية والإدارية حسب قرارات الاجتماع العام وبتوجيه من السكرتير التنفيذي، ويقع مقرها في مملكة البحرين.

كما أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (FATF)، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأورآسيوية (EAG).

2. القسم الثاني: أداء المجموعة
أبرز الإنجازات

2.1. الأولويات الإستراتيجية للمجموعة 2022م – 2024م

اعتمدت الخطة الاستراتيجية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025-2027م خلال اجتماعها العام الثامن والثلاثون والذي عقد في مايو 2024م، بحيث تعكس الخطة الاستراتيجية للمجموعة الأهداف الرئيسية لإنشائها المنصوص عنها في مذكرة التفاهم، ومبنية على المرحلة الحالية لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والاتجاهات الحالية.

- **الإستراتيجية الأولى:** الإعداد والبدء بالجولة الثالثة من عمليات التقييم المتبادل.
- **الإستراتيجية الثانية:** تعزيز التزام وفعالية الدول الأعضاء في تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- **الإستراتيجية الثالثة:** تعزيز الالتزام السياسي للمجموعة.
- **الإستراتيجية الرابعة:** تعزيز التواصل مع مجموعة العمل المالي والشبكة العالمية والمنظمات الدولية.
- **الإستراتيجية الخامسة:** استقرار الموارد لدى سكرتارية المجموعة.

2.2. أولويات رئاسة الجمهورية اليمنية لعام 2024م

في إطار استكمال مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإنجازاتها والمضي قدماً في تحقيق أهدافها وتطوير عملها، تطلعت الجمهورية اليمنية عند توليها رئاسة المجموعة خلال العام 2023م، إلى المساهمة الفاعلة من خلال وضع برنامج رئاسي متسق مع استراتيجية المجموعة، حرصاً منها على ضمان استمرارية الأعمال القائمة مع تطويرها من خلال التركيز على الأولويات التالية:

1- مواصلة تنفيذ وإنجاز مشاريع الخطط الاستراتيجية للمجموعة بما يحقق أهدافها.
2- تطوير الوضع المؤسسي والحوكمة للمجموعة.
3- رفع مستوى التنسيق والدعم بين المجموعة والمراقبين الدوليين.
4- العمل على انجاز عملية التقييم المتبادل، وتعزيز جودة التقارير واتساقها مع معايير (FATF).
5- حث الممولون الدوليون والاقليميون للمشاركة في بناء قدرات كوادر الدول الاعضاء.
6- تعزيز العمل المشترك في تحديد القضايا الإقليمية وتبادل الخبرات ووضع الحلول لها.

2.3. نظرة عامة على تنفيذ خطة العمل لعام 2024م

تُعْكَسْ الأولويات الاستراتيجية للمجموعة للأعوام 2022-2024م، في خطط العمل السنوية التي توضح المهام التي سيتم العمل عليها بشكل تفصيلي. وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه من خطة العمل المجموعة لعام 2024م:

- اعتماد 4 تقارير للتقييمات المتبادلة، شملت: جمهورية العراق، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، وجمهورية جيبوتي.
- خروج دولة الإمارات العربية المتحدة من عملية مراجعة التعاون الدولي في شهر فبراير من عام 2024م.
- تقديم التقرير السنوي الثالث للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل تعزيز فعالية المجموعة لمجموعة العمل المالي في أكتوبر 2024م والذي لاقى ثناء الشبكة الدولية.
- ترجمة **ستة أدلة** ارشادية صادرة من مجموعة العمل المالي.
- عقد 5 ورش عمل ومؤتمرات ودورات تدريبية، استفاد منها ما يقارب 200 مشارك، شملت كافة السلطات المعنية بمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- عقد ورشة التطبيقات وبناء القدرات في أكتوبر 2024م بدولة قطر.

2.4. ترجمة الأدلة الارشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي

خلال العام 2023م، قامت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع بعض الدول الأعضاء والمراقبين بترجمة 5 أدلة إرشادية صادرة عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية بهدف تعزيز الوعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومواكبة التطورات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، والتي تمت مشاركتها مع الدول الأعضاء ونشرها على الموقع الالكتروني للمجموعة، وتضمنت:

- ✓ دليل النهج القائم على المخاطر: الشفافية والمستفيدون الحقيقيون.
- ✓ دليل النهج القائم على المخاطر لقطاع المحاسبين
- ✓ دليل النهج القائم على المخاطر لمقدمي خدمات الشركات والصناديق
- ✓ إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
- ✓ غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الماس
- ✓ المخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالذهب في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب

FATF
EGMONT
تقرير مجموعة العمل المالي
غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الماس
أكتوبر 2013

FATF
إرشادات حول النهج القائم على المخاطر
لمقدمي الخدمات للشركات والصناديق الائتمانية
يوليو 2019

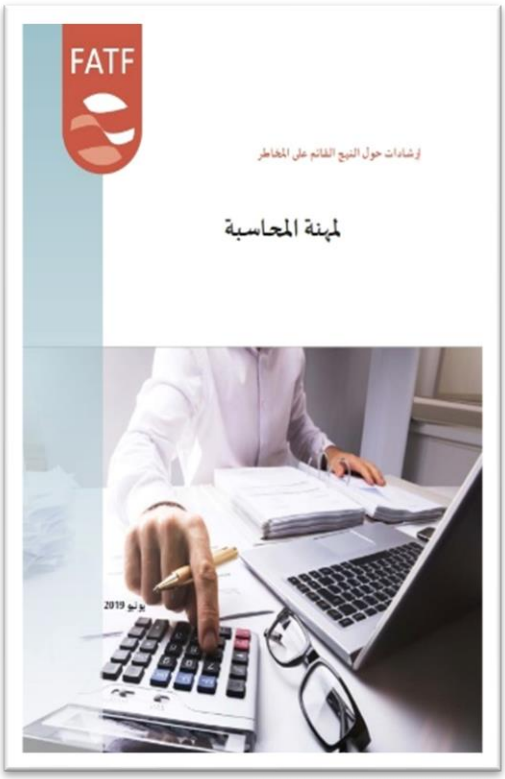
FATF
إرشادات حول النهج القائم على المخاطر
لمهنة المحاسبة
يوليو 2019

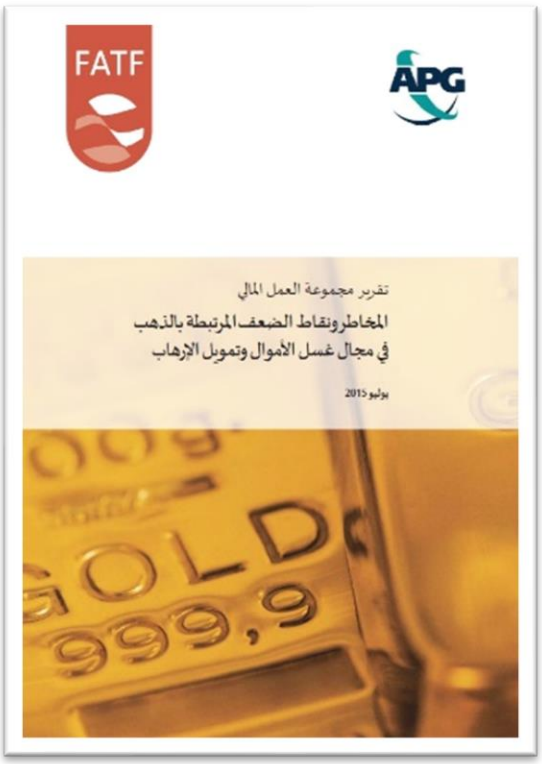
FATF
APG
تقرير مجموعة العمل المالي
المخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالذهب
في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب
يوليو 2015
GOLD
999,9

FATF • GAFI
مجموعة العمل المالي (الفاتف)
دليل النهج القائم على المخاطر
لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
17 يونيو 2008

FATF
دليل النهج القائم على المخاطر
الشفافية والمستفيدون الحقيقيون
من الترتيبات القانونية

3. القسم الثالث
المهام الرئيسية للمجموعة- نبذة وأهم إحصائيات العام 2024م

3.1. أنشطة فرق عمل المجموعة

3.1.1. فريق عمل التقييم المتبادل

تقوم المجموعة بتنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الصادرة عن مجموعة العمل المالي. وتتمثل عملية التقييم المتبادل في تقييم من قبل النظراء، من خلال مراجعة دقيقة، لما إذا كانت الدول الأعضاء قد نفذت متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي ومدى فعالية أنظمتها في معالجة المخاطر التي تتعرض لها ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

كما تقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة ورصد التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، حيث تقدم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات التقييم والمتابعة المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

- عمليات التقييم المتبادل

عمليات التقييم المتبادل المنجزة خلال عام 2024م

خلال العام 2024م، اعتمدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أربعة تقارير تقييم متبادل، لكل من تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت الذي نشر في أكتوبر 2024م، وتقرير التقييم المتبادل لسلطنة عُمان ديسمبر الذي نشر في 2024م، وتقرير التقييم المتبادل لجمهورية العراق الذي نشر في ديسمبر 2024م، وتقرير التقييم المتبادل لجمهورية جيبوتي الذي نشر في يناير 2025م.

عمليات التقييم المتبادل القائمة خلال عام 2024م

باشرت المجموعة خلال العام 2024م خمس عمليات تقييم متبادل لكل من جمهورية العراق ودولة الكويت وسلطنة عُمان وجمهورية جيبوتي. كما ناقشت المجموعة عدد من التقارير الذاتية المتعلقة بعدد من الدول التي لم تخضع لعملية التقييم المتبادل خلال الجولة الحالية نظراً لصعوبة إجراء الزيارة الميدانية بسبب الظروف الأمنية، والتي شملت الجمهورية العربية السورية، ودولة ليبيا، والجمهورية اليمنية، إيماناً من المجموعة بأهمية دعم هذه الدول في التطوير والرقي بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد غطت هذه التقارير الذاتية موضوع الالتزام الفني لدى تلك الدول بشأن التوصيات الهامة وهي التوصيات 3، 5، 6، 10، 11، و20، وتضمين أبرز المستجدات في هذا الخصوص.

الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للجولة الثانية

الدولة	مناقشات الاجتماع العام
الجمهورية التونسية	أبريل 2016م
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	أبريل/مايو 2018م
دولة ليبيا	تأجلت*
مملكة البحرين	يونيو 2018م
المملكة العربية السعودية	يونيو 2018م
الجمهورية العربية السورية	تأجلت*
المملكة المغربية	أبريل 2019م
الجمهورية اليمنية	تأجلت*
المملكة الأردنية الهاشمية	نوفمبر 2019م
الإمارات العربية المتحدة	فبراير 2020م
جمهورية مصر العربية	يونيو 2021م
دولة قطر	فبراير 2022م
الجمهورية اللبنانية	مايو 2023م
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	مايو 2023م
دولة فلسطين	نوفمبر 2023م*
جمهورية السودان	نوفمبر 2023م*
جمهورية العراق	مايو 2024م
دولة الكويت	يونيو 2024م
سلطنة عُمان	أكتوبر 2024م
جمهورية جيبوتي	نوفمبر 2024م
جمهورية الصومال الفيدرالية	مايو 2025م*

*** لم تتم عملية التقييم المتبادل لأسباب أمنية**

○ عمليات المتابعة

اعتمد الاجتماع العام خلال العام 2024م ثمان تقارير ضمن عملية المتابعة المعززة لكل من مملكة البحرين والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية اللبنانية، ودولة قطر.

في هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى الجهود الحثيثة المبذولة من قبل الدول الأعضاء والتطورات المهمة فيما خص أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لديها كما هي موضحة في تقارير المتابعة الخاصة بها، حيث شهد العام 2024م إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم العمل على انجاز تقييمات وطنية للمخاطر تتعلق بقطاعات مختلفة وهامة، وتحديث الدول لاستراتيجياتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك وضع عدد من الأهداف الجديدة تبعاً للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، واتخاذ العديد من التدابير من خلال وضع السلطات المختصة خطط عمل مستمدة من توصيات تقارير التقييم المتبادل ونتائج التقييمات الوطنية والقطاعية. كما أصدرت الدول المعنيّة تعليمات وأدلة إرشادية، وبذلت جهود كبيرة في مجال التدريب والتوعية وتعزيز قدرات الجهات المختصة مما ساهم بشكل جوهري في معالجة أوجه القصور المتعلقة بالالتزام الفني و/أو الفعالية.

- **الجولة القادمة-الثالثة من عمليات التقييم المتبادل والمتابعة**

في إطار قرب انتهاء الجولة الحالية (الجولة الثانية) من عمليات التقييم المتبادل والمتابعة، والاستعداد للجولة الثالثة من التقييمات المتبادلة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، اعتمدت المجموعة خلال عام 2024م اجراءات عمليات التقييم المتبادل والمتابعة للمجموعة للجولة الثالثة من التقييم المتبادل. وسيتم تطبيق هذه الاجراءات على عمليات التقييم المتبادل المقدمة عليها المجموعة والتي تمتد من منتصف 2025م الى منتصف 2033م وبحسب الجدول الزمني لعمليات التقييم المتبادل التي اعتمدته المجموعة لهذه الغاية.

الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للجولة الثالثة

الدولة	مناقشات الاجتماع العام
الجمهورية التونسية	نوفمبر 2026م
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	مايو 2027م
دولة الإمارات العربية المتحدة	فبراير 2027م
مملكة البحرين	يونيو 2027م
المملكة العربية السعودية	يونيو 2027م
المملكة المغربية	مايو 2028م
الجمهورية العربية السورية	نوفمبر 2028م
المملكة الأردنية الهاشمية	مايو 2029م
جمهورية مصر العربية	نوفمبر 2029م
دولة قطر	فبراير 2030م
دولة ليبيا	مايو 2030م
الجمهورية اللبنانية	نوفمبر 2030م

الدولة	مناقشات الاجتماع العام
دولة الكويت	فبراير 2031م
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	مايو 2031م
سلطنة عُمان	يونيو 2031م
الجمهورية اليمنية	نوفمبر 2031م
جمهورية العراق	نوفمبر 2031م
جمهورية جيبوتي	مايو 2032م
جمهورية الصومال الفيدرالية	مايو 2032م
دولة فلسطين	نوفمبر 2032م
جمهورية السودان	مايو 2033م

3.1.2. فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

تعمل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، ويتضمن ذلك إنتاج مواد متعلقة بالتطبيقات لتحديد التهديدات وتحليلها أو نقاط الضعف أو المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل، وكذلك تنظيم ورش عمل لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواضيع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتابعة آخر التطورات في مجال التطبيقات في مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية الأخرى على غرار مجموعة العمل المالي لدراستها والاستفادة منها، وتقديم دراسات إلى الدول الأعضاء في المجموعة من أجل تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **ورشة التطبيقات وبناء القدرات للعام 2024م**

تشكل ورشات التطبيقات مجالاً لتبادل نتائج الدراسات حول أساليب وتقنيات واتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، ومشاركة الخبرات في منهجيات جمع المعلومات وتحليلها استراتيجياً، ومناقشة وفهم بيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والاستفادة من الخبرات والمناقشات في مواكبة الأساليب المختلفة والمتطورة المستخدمة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. وبالتالي تسهم في بناء القدرات من خلال رفع الوعي لدى كافة الجهات المعنية بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وكذلك تزويد صناع القرار وخبراء السياسات بمعلومات تجريبية حديثة تمكنهم من وضع استراتيجيات لمكافحة هذه التهديدات والتصدي لها بنجاعة والحد منها.

وعقدت المجموعة ورشة التطبيقات وبناء القدرات خلال عام 2024م وذلك بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر، والتي وشارك فيها أكثر من مئة مشارك من الدول الأعضاء والمراقبين مثل مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية نظيرة والمنظمات الدولية. وتم مناقشة وتبادل الخبرات في عدة مواضيع مهمة مثل:

- طرق وأنماط واتجاهات استغلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- دراسات تقييم التهديدات الناشئة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تطبيقات حول مخاط ر الانتهاكات المحتملة وعدم التنفيذ أو التهرب من العقوبات المالية المستهدفة
- الاتجاهات والأنماط والطرق الحديثة في غسل الأموال المرتبطة بالإتجار بالمخدرات والفساد
- دو ر القطاع الشركاء في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- **تقرير التطبيقات**

تعمل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تقرير التطبيقات السادس عشر للمجموعة حول الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، والذي يهدف للتعرف على كيفية قيام المجرمين بغسل العائدات الجريمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يساعد الدول الأعضاء على الفهم الجيد لطرق وأساليب استغلال هذه الكيانات في جرائمهم المالية، والتمكن من كشفها وتعطيلها، وذلك من خلال اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحتها.

- **البرامج التدريبية للمجموعة**

عقدت المجموعة خمس دورات تدريبية بالتعاون مع المراقبين و هي

- المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

- التوصيات والمعايير الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

- تقييم المخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية.

- التحليل الاستراتيجي متقدم.

- التحقيق والملاحقة القضائية.

3.2. أنشطة ومستجدات منتديات ولجان المجموعة

3.2.1. منتدى وحدات المعلومات المالية

يهدف منتدى وحدات المعلومات المالية. لتبادل الخبرات بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء بالمجموعة، وزيادة مستوى التزام الدول بالتوصية 29 من توصيات مجموعة العمل المالي، ودراسة جميع متطلبات إنشاء وحدة معلومات مالية فعالة، وتطوير عملها خاصة فيما يتعلق بزيادة القدرة التحليلية لموظفيها، مع تحقيق تواصل إقليمي أفضل ودعم متبادل وتسهيل المداولات بشأن تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء في المجموعة، ودعم الدول الأعضاء لعضوية مجموعة ايجمونت.

وساهم المنتدى خلال عام 2024م من خلال التعاون مع مجموعة إيجمونت خلال اجتماعي وحدات المعلومات المالية في كلا من اللقاء السادس والعشرون ، واللقاء السابع والعشرون بالعمل على تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت من خلال شرح وتوضيح الاهداف الاستراتيجية لمجموعة إيجمونت حيث تم تناول آخر المستجدات وأبرز الأعمال لمجموعة إيجمونت في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا والتعاون مع الوحدات المرشحة للانضمام ووفود الدول الأعضاء

والرعاة لمواكبة تقدم وحدات المعلومات المالية في استكمال إجراءات العضوية بمجموعة إيجمونت و معرفة أهم التحديات التي تحول دون انضمامها، كما تمت مشاركة أهم تحديات الانضمام التي واجهتها الدول الأعضاء المنضمة حديثاً لمجموعة إيجمونت مع توضيح أهداف الاستراتيجية الخاصة بالمجموعة هذا بجانب دورهم في دعم خطة أعمال المنتدى لعامي 2024 و 2025م . وتم الانتهاء من خطة عمل المنتدى لعام 2024 ووضع خطة عمل للمنتدى بأهداف تشغيلية محددة لعام 2025م.

3.2.2. منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب

يهدف منتدى خبراء تمويل الارهاب على توفير الفرصة لخبراء مكافحة تمويل الإرهاب لمناقشة مخاطر تمويل الإرهاب داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتحديات الكامنة لعملية مكافحة تمويل الإرهاب. يستهدف المنتدى الخبراء التشغيليين من مختلف المجالات مثل سلطات انفاذ القانون والهيئات الأمنية ووحدات المعلومات المالية التي تتعامل مع قضايا تمويل الإرهاب.

و قد قام المنتدى خلال عام 2024م و في إطار استيفاء المهام التشغيلية المدرجة في خطة العمل بعقد اجتماع استثنائي مغلق على هامش ورشة العمل المتخصصة حول " آليات و متطلبات مكافحة تمويل الإرهاب "خلال الفترة من 4 إلى 6 مارس 2024م، بمدينة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة وأعقب الاجتماع المغلق جلسة حوارية بشأن آخر المستجدات على المعايير الدولية الخاصة بالتوصية الثامنة .كما انبثق عن الاجتماع المغلق مجموعة من التوصيات تم اعتمادها من قبل الاجتماع العام.

3.2.3. لجنة المخاطر

تهدف لجنة المخاطر بالنظر في جميع المسائل المرتبطة بفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. حيث تناقش اللجنة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وفي خلال عام 2024 ناقشت اللجنة مخاطر قطاع اصحاب المهن والأعمال غير المالية المحددة وأهمية تطبيق النهج القائم على المخاطر و الاستفادة من أبرز الممارسات الإقليمية لمواجهتها .كما تابعت اللجنة موقف تنفيذ برامج المساعدات الفنية والتطبيقات ذات الصلة بمجالات المخاطر خلال عام 2024م، تحديثات مشروع التقييم الإقليمي للمخاطر.

هذا وتعمل اللجنة حالياً على تعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء وعرض لتجاربهم الإقليمية بجانب متابعة الإصدارات الدولية في مجال تقييم المخاطر وعرض هذه التجارب وترجمة الإصدارات ذات الصلة بالتقييمات الوطنية للمخاطر مع العمل على مساعدة الدول الأعضاء التي لم تنتهي بعد من إعداد التقييم ووضع خطة عمل للجنة تساعد على تحقيق أهداف المنتدى. كما تم وضع برنامج عمل للجنة يبدأ من ديسمبر 2024- نوفمبر 2025م

4. القسم الرابع
الاندماج الإقليمي، والتعاون الدولي، وشراكات المجموعة

إن مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح تتطلب استجابة عالمية قوية ومنسقة، حيث يعتبر الاندماج الاقليمي، والتعاون الدولي، وتكثيف الشراكات مع الدول الأعضاء، والمنظمات والجهات والهيئات الإقليمية والدولية والكيانات المؤسسية أمر ضروري في مجال مكافحة الجرائم المالية. في هذا الصّدد، تقرّ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهمية التنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية على اعتبارها جنود في هذه المعركة، وتسعى جاهدة إلى توسيع نطاق هذا الاندماج والتعاون والشراكة، وذلك بموجب البند 3 من المادة 1 المرتبطة بأهداف المجموعة المدرج في مذكرة التفاهم والذي ينص على ضرورة التعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بمعايير مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح دولياً، كما وتدرج المجموعة هذا التعاون في جميع مهامها المنصوص عليها بموجب قواعد وإجراءات عملها. يتمثل الاندماج الإقليمي والتعاون الدولي وتكثيف شراكات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في إطار:

- مشاركتها في فعاليات وأنشطة الدول الأعضاء.
- مساهمتها في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية.
- تنسيقها لمشاركة أو مساهمة المجموعة في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية والكيانات المؤسسية الشريكة.

4.1. التعاون الدولي

في إطار التعاون الدولي لمجموعة العمل المالي، تساهم المجموعة بشكل منتظم وفعّال في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية. يتطرق هذا القسم للتعاون الدولي الرسمي المستند على منصب المجموعة كعضو منتسب أو مراقب لدى المنظمات المعنيّة.

أ- مجموعة العمل المالي

تشغل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صفة عضو منتسب لدى مجموعة العمل المالي، حيث تشارك في كافة أعمال المجموعة وفرق عملها. وتحرص المجموعة ودول أعضائها على المشاركة الفعالة في مشاريع وأنشطة مجموعة العمل المالي لضمان أخذ الاعتبارات الاقليمية في المعايير الدولية. كما تحرص دول المجموعة على المشاركة في الورش التدريبية لمجموعة العمل المالي لضمان أن تطوير القدرات البشرية في المنطقة ومعرفها بآخر المستخدات على الاقليم الدولي.

✓ مساهمة المجموعة تقديم الملاحظات حول التعديلات المقترحة على المعايير والأدلة و افضل الممارسات

- التوصية 4 المتعلقة بالمصادرة والتدابير المؤقتة ومذكرتها التفسيرية
- التوصية 38 المتعلقة بالمساعدات القانونية المتبادلة بالتجميد والمصادرة ومذكرتها التفسيرية
- التوصية 8 المعنية بالمنظمات غير الهادفة للربح ومذكرتها التفسيرية

- التوصية 16 المعنية بالتحويلات البرقية ومذكرتها التفسيرية
- مسودة الدليل الارشادي للتوصية 25 الخاصة بالشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية
- تحديث الدليل الإرشادي حول التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال.
- مشروع تحديث أفضل الممارسات لمجموعة العمل المالي لمكافحة إساءة استغلال المنظمات غير الهادفة للربح.
- تحديثات للتقارير حول تمويل داعش والقاعدة والجماعات الموالية لهما.
- مشروع التطبيقات إساءة استخدام الجنسية والإقامة من خلال برامج الاستثمار
- مشروع التطبيقات التدفقات المالية غير المشروعة من الاحتيال عبر الإنترنت
- مشروع التطبيقات لتعزيز التعاون مع شبكات استرداد الأصول (ARIN)"
- مشروع التطبيقات التمويل الجماعي لأغراض تمويل الإرهاب
- مرئيات حول المذكرة التوضيحية لمشروع "تحديد التحديات الأساسية في النتيجة المباشرة السابعة".
- تقديم مرئيات حول مشروع مجموعة العمل المالي لمراجعة أولويات فريق مراجعة التعاون الدولي للجولة الخامسة.
- مشروع إنشاء فريق التدريب يهدف دعم وحدة تدريب مجموعة العمل لمالي بترشيح خبراء مدربين للانضمام إلى الفريق.

✓ مشاركة المجموعة في الورش التدريبية لمجموعة العمل المالي

- المشاركة في ندوة خاصة بالإرشادات المقترحة المتعلقة بالتوصية 25 مع القطاع الخاص.
- المشاركة في ندوة افتراضية تحت عنوان " نحو الامتثال للتوصية 15".
- الدورات التدريبية حول معايير مجموعة العمل المالي.
- دورة لتدريب المدربين حول المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي.
- دورات تدريب لمراجعي "فريق مراجعة التعاون الدولي – ICRG".
- البرامج التدريبية لتأهيل وتدريب المقيمين.
- برنامج تدريب موظفي سكرتاريات المجموعات الإقليمية على عملية التقييم المتبادل.

ب- المجموعات الإقليمية النظيرة

تشترك المجموعات الإقليمية النظيرة في أهدافها في تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي في دولها الأعضاء، حيث تقوم عموما بالمهام عينها وتواجه تحديات مماثلة. وتحرص المجموعة لدعوة المجموعات الإقليمية الأخرى لحضور اجتماعات وأنشطة المجموعة، وكذلك تحرص على حضور أنشطة وفعاليات المجموعات الاقليمية الأخرى لضمان تبادل التجارب.

ت- مجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية

تشغل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صفة عضو مراقب لدى مجموعة إيجمونت، وتتعاون معها بشكل لصيق مع المجموعة ومع الممثل الإقليمي للمجموعة نظراً للأهداف المشتركة خصوصا انضمام دول المجموعة

لمجموعة إيجمونت. وشاركت المجموعة في اجتماعات فرق العمل والمجموعات الاقليمية لمجموعة إيجمونت الذي عقد في شهر يناير/فبراير 2024م في جمهورية مالطا، و قدمت نبذة عن برنامج تدريبها وفعاليتها للعام 2024م خلال اجتماع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، كما حضرت اجتماع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعوة كريمة من الممثل الإقليمي، وتم مناقشة المواضيع المشتركة وتطوير فرص التعاون.

4.2. الشراكات

في إطار الشراكات الدولية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، تساهم المجموعة في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية بشكل منتظم، حيث يتطرق القسم إلى التعاون الدولي غير الرسمي أي غير المستند على منصب المجموعة كعضو منتسب أو مراقب لدى هذه المنظمات، في حين قد تشغل الأخيرة مقعد مراقب لدى المجموعة.

5. القسم الخامس
القوائم المالية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشؤون الإدارية والمالية

تعد سكرتارية المجموعة التقارير المالية سنوياً، علماً بأن السنة المالية تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك بعد إجراء المدقق الخارجي لعملية التدقيق السنوية على حسابات المجموعة، وعرضها على الاجتماع العام للمصادقة عليها تنفيذاً للمواد 8 و12و13 من مذكرة التفاهم، ووفقاً للمواد من 11 إلى 29 المنصوص عليها في الجزء الثاني من قواعد وإجراءات عمل المجموعة في كل من الأبواب التالية (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، المتعلقة بالسنة الماليّة والتمويل، وإعداد وتنفيذ الموازنة التقديرية والحسابات.

أ. **الإدارة المالية**

- ✓ التمويل
- ✓ الموازنة التقديرية
- ✓ الحسابات

- القوائم المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

	2024	2023
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
معدات وآلات	15,079	20,069
الموجودات غير الملموسة	76,226	24,939
الحق في استخدام الأصل	90,202	------
	181,507	45,008
الموجودات المتداولة		
مساهمات الأعضاء المستحقة	-	258,423
مبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى	29,657	30,718
النقد ورصيد البنك	4,769,311	4,437,691
	4,798,968	4,726,832
مجموع الموجودات	**4,980,475**	**4,771,840**
الأموال المتراكمة والمطلوبات		
الأموال المتراكمة		
احتياطي استراتيجي	300,000	300,000
الأموال المتراكمة	2,311,389	2,282,079
مجموع الأموال المتراكمة	**2,611,389**	**2,582,079**
المطلوبات غير المتداولة		
إلتزام الإيجار	47,588	-
منح مؤجلة	215,580	211,769
حقوق نهاية الخدمة للموظفين	331,443	215,503
	594,611	**427,272**
المطلوبات المتداولة		
مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	66,138	41,710
دخل مؤجل – الأعضاء	1,663,513	1,720,779
الحصة الجارية من إلتزام الإيجار	44,824	------
	1,774,475	1,762,489
مجموع المطلوبات	**2,369,086**	**2,189,761**
مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات	**4,980,475**	**4,771,840**

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

	2024	2023
الدخل		
مساهمات من الأعضاء	2,396,516	2,328,423
إيرادات أخرى	114,468	281,492
مجموع الدخل	**2,510,984**	**2,609,915**
المصروفات		
التكاليف المباشرة	(2,290,928)	(2,048,582)
المصروفات الإدارية والعمومية	(34,172)	(30,338)
الاستهلاك	(8,237)	(7,753)
إطفاء الموجودات غير الملموسة	(16,888)	(16,346)
استهلاك الحق في استخدام الأصل	(45,101)	(46,894)
مخصص مساهمات أعضاء مستحقة مشكوك في تحصيلها	(80,093)	-
تكاليف التمويل	(6,255)	(1,561)
مجموع المصروفات	**(2,481,674)**	**(2,151,474)**
فائض / (عجز) السنة	**29,310**	**458,441**

6. القسم السادس الآفاق

على مدى السنوات الماضية، قطعت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشواطاً كثيرة، وواجهت العديد من التحديات لتحقيق أهدافها في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب. وقد انضم العديد من الدول الأعضاء إلى المجموعة خلال سنوات عملها. كما طورت المجموعة أعمالها وأنشطتها، بتشكيل فرق عمل ومنتديات ولجان متخصصة، تلبي احتياجات الدول الأعضاء في مجال تبادل الخبرات، مشاركة التجارب وبناء القدرات مما يخدم تطوير أنظمة المكافحة ويعود بالنفع على المنطقة بشكل خاص وعلى الشبكة العالمية والنظام المالي الدولي بشكل عام. ومن المهم أن ننظر إلى المكان الذي بدأنا فيه للإشادة بالمكانة والأهمية التي تحتلها المجموعة حالياً.

6.1.1. مساهمة رؤساء السابقين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قبل مشاركة أهم محطات المجموعة خلال التسعة عشر سنة الماضية، من الضروري الإشادة بالمساهمات الإستراتيجية لرؤساء المجموعة في قطع هذه الأشواط ومواجهة التحديات، وصولاً إلى تحقيق المكانة الحاليّة، وهم:

- **سعادة الدكتور/ محمد البعاصيري**، الجمهورية اللبنانية، 2005م
- **سعادة الأستاذ/ محمود عبداللطيف**، جمهورية مصر العربية، 2006م
- **معالي الدكتور/ أمية طوقان**، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007م
- **سعادة الأستاذ/ عبدالرحيم العوضي**، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2008م
- **سعادة الأستاذ/ عبدالرحمن الباكر**، مملكة البحرين، 2009م
- **سعادة الأستاذ/ سمير براهيمي**، الجمهورية التونسية، 2010م
- **سعادة الأستاذ/ عبدالمجيد أمغار**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011م
- **سعادة الأستاذ/ عبدالنور حيبوش**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011م
- **سعادة الدكتور/ عبدالرحمن الخلف**، المملكة العربية السعودية، 2012م
- **سعادة الأستاذ/ عصام الدين عبدالقادر الزين**، جمهورية السودان، 2013م
- **معالي الدكتور/ عبدالباسط تركي سعيد**، جمهورية العراق، 2014م
- **و معالي الدكتور/ علي محسن إسماعيل**، جمهورية العراق، 2014م
- **صاحب السمو/ مروان بن تركي آل سعيد**، سلطنة عمان، 2015م
- **سعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني**، دولة قطر، 2016م
- **سعادة الأستاذ/ طلال علي الصايغ**، دولة الكويت، 2017م
- **سعادة الأستاذ/ عبد الحفيظ منصور**، الجمهورية اللبنانية، 2018م
- **سعادة الدكتور/ صبحي مصباح زيد**، دولة ليبيا، 2019م
- **السيد المستشار/ أحمد سعيد خليل**، جمهورية مصر العربية، 2020م-2021م

- **سعادة السيد/ جوهر النفيسي**، المملكة المغربية، 2022م
- **السيد/ محمد الأمين ولد الذهبي**، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2023م

وتولى الأستاذ هاني وهاب، نائب وزير المالية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، رئاسة المجموعة لعام 2024م.

6.1.2. أهم معالم عمل المجموعة منذ التأسيس

العام 2004م

- ✓ تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقرار صادر عن الاجتماع الوزاري المنعقد في 30 نوفمبر 2004م، في مملكة البحرين من قبل أربعة عشر دولة عربية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية، وتسعة مراقبين وهم: الجمهورية الفرنسية، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة العمل المالي FATF، صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي WB، ومجلس التعاون الخليجي GCC، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC ومجموعة إيجمونت Egmont Group.
- ✓ اختيار مملكة البحرين بالإجماع لاستضافة سكرتارية المجموعة.
- ✓ انتخاب السيد/محمد البعاصيري من الجمهورية اللبنانية رئيساً للسنة الأولى، والسيد محمود عبد اللطيف من جمهورية مصر العربية نائباً للرئيس.
- ✓ تعيين السيد عادل حمد القليش من المملكة العربية السعودية سكرتيراً تنفيذياً للعمل مدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

العام 2005م

- ✓ عقد الاجتماع للعام الاول للمجموعة في مملكة البحرين.
- ✓ منح جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الموريتانية عضوية المجموعة.
- ✓ تشكيل كل من فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.

العام 2006م

- ✓ اعتماد الخطة الاستراتيجية الأولى للمجموعة عن الأعوام الثلاثة المقبلة 2007-2009.
- ✓ اعتماد النظام الداخلي للمجموعة.
- ✓ منح جمهورية السودان عضوية المجموعة.
- ✓ انضمام دولة فلسطين ومملكة اسبانيا كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2007م

- ✓ حصول المجموعة على صفة عضو مشارك في مجموعة العمل المالي FATF.
- ✓ حصول المجموعة على صفة عضو مراقب لدى مجموعة آسيا والمحيط الهادي APG.
- ✓ انضمام مجموعة آسيا والمحيط الهادي APG، كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2008م

- ✓ منح دولة ليبيا عضوية المجموعة.
- ✓ انضمام منظمة الجمارك العالمية كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2009م

- ✓ اعتماد تشكيل منتدى وحدات المعلومات المالية.

العام 2010م

- ✓ انضمام صندوق النقد العربي والمجموعة الأوروآسيوية كعضو مراقب لدى بالمجموعة.

العام 2011م

- ✓ الحصول على صفة عضو مراقب لدى المجموعة الأورآسيوية EAG.
- ✓ انضمام هيئة الأمم المتحدة كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2012م

- ✓ تبني المعايير الدولية بالتوصيات الأربعين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- ✓ انتهاء الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك.

العام 2013م

- ✓ اعتماد تشكيل لجنة التقييم الوطني للمخاطر.
- ✓ اعتماد تعديل مذكرة التفاهم.

العام 2014م

- ✓ انضمام جمهورية الصومال الفيدرالية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ اعتماد عملية متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء.

العام 2015م

- ✓ منح دولة فلسطين عضوية المجموعة.

العام 2016م

- ✓ انضمام أستراليا كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2018م

- ✓ منح جمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الفيدرالية عضوية المجموعة.

- ✓ انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ استحداث اللجنة الاستشارية.
- ✓ اعتماد مبادئ رئاسة فرق العمل التابعة للمجموعة.

العام 2020م

- ✓ انضمام المفوضية الأوروبية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ توسيع أعمال لجنة التقييم الوطني للمخاطر لتشمل المخاطر بشكل عام.

العام 2021م

- ✓ موافقة على انضمام جمهورية روسيا الاتحادية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ الموافقة على فكرة إنشاء منصة التعلم الإلكتروني.
- ✓ الخروج من خطة عمل تعزيز فعالية المجموعة.

العام 2024م

- ✓ مباركة إنشاء شبكة مشتركة بين وكالات استرداد الاصول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توقيع اتفاقية التعليم الالكتروني للمجموعة.